اسبانيا: ايقاف ثلاثة مراكب على متنها 130 مهاجرا يعيد المخاوف من عودة «قوارب الموت» مع اقتراب فصل الصيف

مدريد ـ «القدس العربي» ـ من حسين مجدوبي:

اعترضت دورية للحرس المدني الاسباني خلال اليومين الماضيين ثلاثة قوارب مطاطية على متنها مهاجرون سريون في مياه اقليم غرناطة بجنوب شرق البلاد.

وعلى متن القوارب أكثر من 140 مهاجرا سريا بينهم قاصرون مغاربة ونساء. وتتخوف حكومة مدريد من عودة قوارب الموت مع اقتراب فصل الصيف.

ووصلت القوارب الثلاثة ما بين ليلة الجمعة وأمس الأحد، وجميع ركابها يحملون الجنسية المغربية ومن ضمنهم نساء وقاصرون، وتمت إحالة المهاجرين البالغين على مركز الشرطة لتحديد هويتهم بينما احيل القاصرون الى مركز للإيواء وفقا للقانون المعمول به في مثل هذه الحالات.

وتتخوف السلطات الاسبانية من أن يحمل معه فصل الصيف عودة قوارب الهجرة السرية أو الموت، كما يطلق عليها، بسبب ما تخلف بين الحين والآخر من غرقى ومفقودين. فقد تراجعت الظاهرة في الشهور الأخيرة بشكل ملفت، ولكن وصول ثلاثة قوارب خلال يومين وقرابة عشرة في شهر نيسان/أبريل يؤكد الثغرات الأمنية في شواطئ شمال المغرب في اتجاه الجنوب الاسباني.

وسيجري ترحيل المغاربة المهاجرين ابتداء من اليوم الاثنين أو غدا الثلاثاء وفق اتفاقية موقعة بين الرباط ومدريد تقبل الأولى بموجبها استقبال مواطنيها الذين يحاولون دخول الأراضي الاسبانية بطريقة غير قانونية أو يتواجدون مسبقا في هذا البلد بدون وثائق إقامة قانونية.

من جهة أخرى، سيبقى القاصرون في مراكز الايواء في انتظار ترحيلهم بعد تطبيق الاجراءات القانونية المعمول بها في مثل هذه الحالات والتي تتطلب شهورا، ومن ضمنها كشرط أساسي العثور على عائلة القاصر وقبولها استقباله مجددا. وتعتقد الأوساط الأمنية الاسبانية أن ارتفاع عدد القاصرين لا يمكن تفسيره سوى بتورط عائلات مغربية في ارسال أبنائها للهجرة، اعتقادا منها أن بقاء القاصر المغربي في اسبانيا سيمكن مستقبلا قدوم العائلة لزيارته وبالتالي فرصة البقاء في اسبانيا.

وتحاول حكومة مدريد التوصل الى اتفاق فوري مع نظيرتها في الرباط بغرض ايجاد حل لهذه المشكلة. ورغم الاتفاقيات الموقعة وآخرها واحدة في منتصف شهر نيسان/أبريل الماضي خلال لقاء بين ممثلي البلدين في مدريد، فمقابل كل قاصر يتم ترحيله يصل الى اسبانيا تسعة.

ويوجد حاليا في اسبانيا أكثر من خمسة آلاف قاصر مغربي والبعض يجعل الرقم مضاعف، بعضهم يعيش بمراكز ايواء في مختلف المدن خاصة الكبرى مثل برشلونة ومدريد وفالنسيا، والبعض الآخر «يقيم» في الشارع ويتعاطى المخدرات والسرقة والبعض منهم فريسة للاعتداءات الجنسية ضمن عصابات منظمة.

ويفضل القاصرون المغاربة الهروب الى الشارع بدل البقاء في مراكز الايواء خوفا من ترحيلهم الى المغرب.

وكانت جمعيات غير حكومية قد نددت بتصرف سلطات حكومة اقليم مدريد التي نهجت سياسة صارمة في الترحيل دفع بأغلب القاصرين الى العيش في الشارع بدل المراكز.

قيادي اسلامي مغربي يقلل من مخاوف فوز «كاسح» لحزبه في انتخابات عامة العام المقبل

الرباط ـ «القدس العربي» من محمود معروف:

اعلن سعد الدين العثماني الامين العام لحزب العدالة والتنمية السبت ان المغرب في حاجة الى اعداد جيد للانتخابات المقبلة.

وقال في ندوة صحافية بالرباط خصصت لتقديم مذكرة حزبه بشأن الانتخابات التشريعية في 2007 ان المغرب الذي «حقق خطوة ايجابية في انتخابات 2002 لا يمكن الا ان يعمل من اجل ان تكون الانتخابات القادمة افضل من سابقاتها معتبرا ذلك بمثابة تحد بالنسبة للمملكة التي تجري مراقبة ومتابعة تجربتها في مجال الانتخابات داخليا وخارجيا».

ونأى العثماني بحزبه عن استطلاع نشره معهد امريكي افاد باكتساحه للانتخابات التشريعية القادمة في ظل اعتماد نظام الانتخاب بالالائحة والتعددية الحزبية في المغرب مقللا من مخاوف المتابعين للشأن السياسي المغربي من فوز الاسلاميين بهذه الانتخابات.

وشدد العثماني على انه «لا يمكن في ظل التجربة الحزبية المغربية ان يكون هناك اكتساح لاي طرف في انتخابات 2007 خاصة في ظل نمط الاقتراع بالالائحة» مقللا من مخاوف السياسيين والمتتبعين من اكتساح الاسلاميين للساحة السياسية المغربية على غرار تجارب مماثلة عاشتها دول عربية واسلامية في الجزائر ومصر وفلسطين. وقال «نحن نعتمد على المرجعية الاسلامية لكن لدينا في المغرب امير المؤمنين وهو ضمانة وبالتالي ليس هناك اي تخوف».

واضاف العثماني ان نمط الاقتراع باللائحة يخلق توازنا ثم ان التعددية الحزبية في المغرب لا تسمح ان يحقق حزب اكثر من 50 في المئة.

واعتبر العثماني ان الاستطلاع الذي اجراه المعهد الجمهوري الامريكي واثار امتعاضا مغربيا ان «هذا الاستطلاع ليس الا تضخيما للامور». وقال «على بعد اكثر من سنة على الانتخابات ممكن ان تحدث تطورات على الساحة السياسية المغربية واثبتت التجارب ان نتائج استطلاع الرأي ممكن ان تكون خاطئة في الكثير من الاحيان».

وقال «نريد ان تكون المحطة الانتخابية المقبلة خطوة ايجابية جديدة في تاريخ المغرب تقطع الكثير من الاختلالات التي تشهدها الانتخابات في بلادنا منذ بدايتها الى اليوم».

وشدد على ان المغرب مطالب بان يقطع مع ما وصفه بـ«الاختلالات التي تشوب عادة الانتخابات» لكي تحوز تجربته المتميزة ثقة فئات اوسع داخل المجتمع وجعلها تقبل بكثرة على العمليات الانتخابية.

وقال انه بالنظر الى كون الاحزاب السياسية لم تستطع حتى الان القيام بالتعبئة اللازمة في هذا الصدد فان حزب العدالة والتنمية عمد الى طرح مذكرة بشأن الانتخابات بغية فتح نقاش وطني يساهم في خلق تعبئة واسعة وسط المواطنين لحثهم على الاهتمام اكثر بالشأن السياسي والمساهمة في تطويره لبناء مستقبل افضل بالنسبة للمغرب مبرزا ان الحزب يسعى جاهدا من اجل ان تفرز الانتخابات المقبلة مؤسسات فعالة وذات مصداقية.

وجاء في مذكرة حزب العدالة والتنمية بشأن الانتخابات التشريعية في 2007 التي قدمت خلال الندوة ان الحكومة مطالبة بتحمل مسؤولياتها كاملة في تحيين النصوص والقوانين المتعلقة بالانتخابات وعرضها للمناقشة داخل البرلمان في اقرب وقت ممكن واعتماد الاعداد المبكر للاستحقاقات الانتخابية.

وشددت المذكرة ضمن الشروط السياسية على ضرورة اعتماد منهج التشاور الموسع مع كافة الفاعلين السياسيين بخصوص تدبير الانتخابات المقبلة ووضع ميثاق شرف سياسي وطني يتوخى صيانة العملية الانتخابية والحرص على التدبير الديمقراطي لها واعتماد تدبير ديمقراطي لاستعمال الاعلام السمعي البصري العمومي.

وحثت المذكرة على اتخاذ كافة التدابير لضمان انخراط اوسع الشرائح الاجتماعية في العملية الانتخابية وتمكين جمعيات المجتمع المدني ذات الصلة من ملاحظة الانتخابات مع دعوة ملاحظين من خارج المغرب لمتابعة الانتخابات التشريعية والحرص على ان تكون شهاداتهم استثمارا يستفيد منه المغرب في تكريس مساره واختياره الديمقراطي وتعزيز مكانته على الصعيد الدولي مبرزة اهمية تقنين عملية سبر الاراء واستطلاعات الرأي اثناء فترة الانتخابات.

وبخصوص الشروط القانونية اللازمة للانتخابات اقترحت المذكرة اعتماد الاشراف القضائي على عملية الانتخابات على غرار العديد من الدول المتقدمة سعيا وراء ضمان الحرية الكاملة للتصويت والتعبير عن الارادة الحقيقية للشعب كما دعت الى ضرورة مطابقة التقطيع الانتخابي للتقطيع الاداري مطالبة في هذا الصدد باعتماد اللائحة الاقليمية مع احترام مبدأ التكافؤ في التمثيلية عند تحديد عدد المقاعد لكل دائرة.

وطالب الحزب من خلال المذكرة بالاستمرار في العمل بنظام الاقتراع باللائحة على اساس التمثيل النسبي على ان يكون باقوى معدل وتكون اللائحة على مستوى العمالة او الاقليم داعيا الى اعتماد لوائح انتخابية جديدة استنادا الى البطاقة الوطنية وحدها يسجل فيها كل مواطن بصفة تلقائية.

واكد على اهمية الا تمثل في مجلس النواب سوى الهيئات التي حصلت لوائحها وطنيا على 7 في المئة على الاقل من الاصوات المعبر عنها داعيا الى مراعاة الكثافة السكانية للمغاربة المقيمين بالخارج عند احداث دوائر تشريعية خارج المملكة والى فرض شفافية مداخيل ومصاريف الحملات الانتخابية وتبسيط مسطرة الطعون والمنازعات الانتخابية.

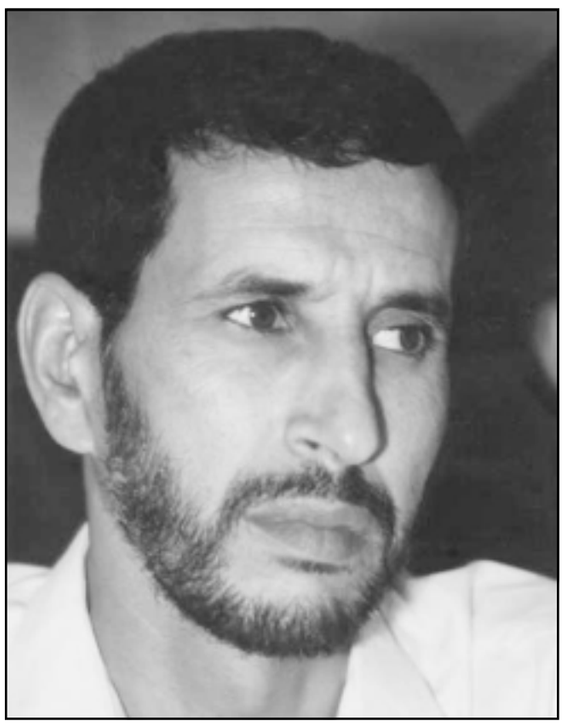

سعدالدين العثماني

كل طرف اخذ من مقاطعه ما يناسب موقفه من النزاع
قراءات متباينة في الجزائر والرباط وتندوف لقرار مجلس الامن حول الصحراء الغربية

الرباط ـ «القدس العربي» من محمود معروف:

مرة اخرى عادت القراءات المتباينة لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بنزاع الصحراء الغربية، وكل من زاويته قرأ المغرب والجزائر وجبهة البوليزاريو قرار مجلس الامن الدولي رقم 1675 الذي صدر الجمعة الماضي في نيويورك بعد ايام من مشاورات غير رسمية لتقرير قدمه كوفي عنان الامين العام للمنظمة الدولية حول تطورات النزاع خلال الشهور الستة الماضية وتوصيته بتمديد ولاية قوات الامم المتحدة المنتشرة بالمنطقة (المينورسيو).

ولا يختلف 1675 كثيرا عن قرارات مجلس الامن ذات الصلة التي اصدرها منذ صيف 2003، ويترك لكل طرف حرية القراءة والتفسير ومنحه ركنا (فقرة) ليفرح ويشيد به غير ابه بالاركان الاخرى التي تركت لفرح الطرف الاخر.

ومنذ القرار 1495 الذي صدر في 31 تموز/يوليو 2003 الذي رفضه المغرب بشدة قبل تعديله في اللحظات الاخيرة ادرك مجلس الامن الدولي انه ما دامت تسوية سلمية للنزاع لم تنضج بعد لدى الاطراف وان الفاعلين في المجتمع الدولي لم يقرروا بعد تسويته فان الصيغ العامة او توزيع القرارات على فقرات متنوعة ترضي جميع الاطراف دون الانحياز لها ودون ازعاج الاطراف الاخرى يبقى الحل الامثل لابقاء التسوية على قيد الحياة حتى وان كانت لا تستطيع مغادرة السرير.

ونقطة الخلاف في هذه المرحلة من النزاع الصحراوي تتمحور في كيفية تسوية النزاع، او تطبيق مبدأ حق تقرير المصير لسكان الصحراء، والتي كانت ترد في القرارات السابقة بمضمون اجراء استفتاء للصحراويين يقررون من خلاله مصيرهم. الا ان المغرب يرى تقرير المصير في حل متفاوض عليه بين الاطراف يؤدي الى منح الصحراويين حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية وترى جبهة البوليزاريو والجزائر ان تقرير المصير من خلال اختيار الصحراويين الاندماج بالمغرب او دولة مستقلة وهو مبتغاها ولم يبرزه كوفي عنان في تقريره مما دفع الجزائر وجبهة البوليزاريو لشن حملة عنيفة ضده.

ويجد كل طرف في قرارات مجلس الامن ذات الصلة وفي القرار 1675 ما يريده فابرزه ورحب به. فالمغرب قرأ من فقرات القرار تجديد دعوات مجلس الامن التي وجهها منذ عامين الى «الاطراف ودول المنطقة لتواصل تعاونها التام مع منظمة الامم المتحدة من اجل وضع حد للمأزق الراهن ولاحراز تقدم نحو حل سياسي».

واكدت وزارة الخارجية المغربية ان المغرب ينخرط بشكل تام في هذا المسار الذي رسمه مجلس الامن بصفة نهائية من اجل تجاوز وضع الجمود الحالي.

الجزائر: فشل ذريع

واعربت الجزائر في رد فعل عن ارتياحها عقب المصادقة على القرار وقال الناطق باسم الخارجية الجزائرية ان المصادقة «تتوافق والمواقف السابقة للامم المتحدة». واكد ان «مجلس الامن قد عبر عن تمسكه بالشرعية الدولية مجددا اضطلاعه بمسؤوليته ازاء الشعب الصحراوي طبقا لميثاق الامم المتحدة ولوائحها». وان المصادقة تعد بمثابة «فشل لمحاولة تحويل مسار تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية». وان هذا يعني بلغة الديبلوماسية ان مجلس الامن «قد رفض بكل بساطة تقرير الامين العام وحكم لصالح جبهة البوليزاريو التي نددت بالتقرير وللجزائر التي حذرت من المقاربة المقترحة من قبل الامين العام للامم المتحدة».

وقالت وكالة الانباء الجزائرية ان «عزم الدبلوماسية الجزائرية وتجندها القوي قد آتت ثمارهما» بحيث ان «جميع المناورات قد فشلت فشلا ذريعا» وان «الشرعية الدولية اي القضية الصحراوية العادلة قد خرجت منتصرة».

وقالت ان مجلس الامن اكد مجددا من خلال القرار 1675 حول الصحراء الغربية عزمه على دعم طرفي النزاع للتوصل الى ان «حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين» من شأنه تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره.

بولتون: التسوية تقود الى الرفاه الاقتصادي

ووجه جون بولتون سفير الولايات المتحدة لدى تفسيره للتصويت عقب المصادقة على القرار القاضي بتمديد مهمة بعثة (المينورسو) «نداء عاجلا الى الاطراف لكي تبذل الجهود اللازمة من اجل التوصل الى حل لنزاع طال امده».

وقال الدبلوماسي الامريكي ان «المغرب عبر نيته طرح مخطط للحكم الذاتي» مضيفا «اننا نشجعه على تقديم مخطط ملموس وذي مصداقية مع الامل في ان يشكل قاعدة لمسلسل اممي جديد من المفاوضات».

واوضح ان الامر يتعلق بـ«الاستمرار في تشجيع الاطراف على العمل معا» مع الامم المتحدة «في اطار روح من المرونة والتوافق» وقال ان «تسوية هذا النزاع من شأنها ان تعزز الاستقرار وتشجع على الازدهار الاقتصادي للمغرب العربي».

وعبر بول جونستون من البعثة البريطانية عن دعمه للمقاربة التي تبناها الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان في تقريره الاخير من اجل الخروج من المأزق والمتمثلة في مفاوضات مباشرة بين الاطراف.

كما عبر عن امله في ان يتحقق تقدم ملموس على طريق حل قضية الصحراء قبل التجديد المقبل لمهمة بعثة «المينورسو» في تشرين الاول/اكتوبر المقبل.

ودعا نيكولا دو ريفيير ممثل فرنسا اطراف النزاع «ان تغتنم الاشهر المقبلة من اجل استئناف طريق الحوار، وايجاد حل مقبول من لدن الاطراف».

واعتبر ان «اعلان المغرب عن مقترحات مستقبلية، يشكل تطورا هاما ومشجعا» مضيفا «اننا نعتقد، وعلى غرار الامين العام ومبعوثه الشخصي، ان مفاوضات مباشرة توفر المخرج الوحيد ويكون ذا مصداقية للخروج من المأزق».

واعتبر لارس فابورغ اندرسون عن البعثة الدنماركية، ان ابقاء الوضع على ما هو عليه، ليس خيارا قابلا للاستمرار، موضحا ان «الدنمارك ستتلقى بارتياح اي مبادرة صادقة تمكن من ايجاد حل مقبول من لدن الاطراف».

وعبر شينيشي كيتاووكا ممثل اليابان عن ارتياحه للجهود المبذولة من قبل الامين العام للامم المتحدة ومبعوثه الخاص للصحراء، مؤكدا دعم بلاده المتواصل لهما.

فيما اكد مارتين غارسيا موريتان عن البعثة الارجنتينية اقتناعه بان المفاوضات والحوار يشكلان الوسائل المثلى للتوصل الى حل نهائي مجددا دعمه للامين العام ولمبعوثه الشخصي.

اليازغي: ربحنا كثيرا من اقتراح الحكم الذاتي

وقال محمد اليازغي وزير اعداد التراب والبيئة والماء والكاتب الاول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربي ان بلاده كسبت الكثير باقتراحها اعتماد نظام الحكم الذاتي لسكان الصحراء في اطار السيادة المغربية.

واضاف اليازغي في مؤتمر لحزبه عقد بالرباط تحت شعار «جهة قوية متضامنة لمغرب ديمقراطي حداثي» ان اقتراح المغرب اعتماد نظام الحكم الذاتي بالاقاليم الجنوبية للمملكة في اطار السيادة المغربية كاسلوب لتدبير شؤون سكان هذه الاقاليم على اساس ديمقراطي يكتسي اهمية قصوى اذ «لا يمكن لقضية وحدتنا الترابية ان تحل الا عبر حل سياسي توافقي».

وقال خليهن ولد الرشيد رئيس المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء في لقاءات نظمت في عدد من المدن الصحراوية ان الحكم الذاتي الذي سيسمح لكل الصحراويين بالتمتع بحقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية داخل وطنهم يعد مشروعا استراتيجيا وخيارا وحيدا لحل مشكل الصحراء وطي صفحة العناء والمعاناة والشكوك وعدم الثقة.

واضاف ان هذا المشروع يشكل فرصة تاريخية سيحفظ ماء وجه الجميع وسيحافظ على شرف الجميع وان الاسراع في تطبيقه سيوفر الوقت وسيؤدي الى التصالح بين الجميع وسيفتح افاقا جديدة في الاقتصاد والتجارة والمعاملات وسيخلق مغربا آخر يتوجه بجهود جميع ابنائه نحو مستقبل افضل.

واوضح ولد الرشيد الذي تبرز وسائل الاعلام المغربية تصريحاته المثيرة في هذه الايام ان قضية الصحراء «دخلت افقا مسدودا» بعد استحالة تنظيم الاستفتاء المبني على تحديد الهوية المدرجة في لائحة الامم المتحدة قصد تحديد هوية افرادها لا توجد فقط في الصحراء التي كانت خاضعة للاستعمار الاسباني بل توجد ايضا في الجزائر وفي شمال مالي وفي شمال غرب موريتانيا وتتوزع على مساحة تصل الى مليون كلم مربع في هذه الدول التي لها حدود معترف بها ولا يستطيع احد تغييرها».

وقال خليهن الذي عينه العاهل المغربي في 25 اذار/مارس الماضي رئيسا للمجلس الاستشاري الملكي ان الاستفتاء اصبح «مستحيلا ولا يمكن ان يتم ولن يتم اليوم ولا غدا ولا بعد غد وهو ما اصبحت كل الدول مقتنعة به»، مذكرا بان البوليزاريو تسعى لانشاء دولة «غير ان هذه الاخيرة لا توجد على الارض (...) بل توجد فقط على شبكة الانترنت».

واضاف ان كل ما لدى جبهة البوليزاريو انما هو فقط «مخيمات توجد كلها على التراب الجزائري» مؤكدا ان الجبهة ليست الممثل الشرعي والوحيد للصحراويين ولا يحق لها ان تتحدث باسمهم كافة.

عبد العزيز يثني على الجزائر ويعلن: «مؤامرة» عنان فشلت

الجزائر ـ القدس العربي» من مولود مرشدي:

قال «الرئيس» الصحراوي محمد عبد العزيز ان مجلس الامن الدولي، بتبنيه لائحة جديدة حول النزاع في الصحراء الغربية، قد «افشل مؤامرة الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان والمغرب للسطو على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره».

وقال عبد العزيز في كلمة القاها بمناسبة استقباله رؤساء بلديات الجزائر بمخيمات تندوف (اقصى جنوب غرب الجزائر) مساء السبت ان «نضال الشعب الصحراوي وتضامن الدول الصديقة اسقط محاولة القفز على الشرعية الدولية الخاصة بتقرير المصير للشعب الصحراوي».

واكد «الرئيس» الصحراوي في اول رد فعل له على قرار مجلس الامن الدولي حول نزاع الصحراء الغربية ان «الشعب الصحراوي يوجد الان في موقف مريح لانه استطاع افشال كل المؤامرات، سواء كان مصدرها نيويورك او مدريد او باريس»، في اشارة واضحة باتجاه مضمون تقرير الامين العام للامم المتحدة.

الذي حاول القفز على اللوائح الاممية الصادرة عن مجلس الامن بخصوص تسوية النزاع القائم منذ سنة 1975، وايضا الى الدور الذي لعبته مدريد وباريس لتغليب وجهة النظر المغربية.

وكان مجلس الامن الدولي اصدر الجمعة الاخير اللائحة رقم 1598 وعارض فيها دعوة عنان لمفاوضات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليزاريو لاخراج النزاع من الانسداد التي دخل فيه. ووصف عبد العزيز هذه الدعوة بالمؤامرة كونها «تعيد النزاع عشرين سنة الى الوراء»، وقال ان جبهة البوليزاريو «لن تقبل الا بالتفاوض حول الامور التقنية الخاصة باجراء الاستفتاء». واضاف الامين العام لجبهة البوليزاريو «لو ان مجلس الامن تبنى تقرير عنان فانه كان سيدخل القضية الصحراوية وكل المنطقة في متاهات لا تحمد عقباها».

من جهة اخرى قال عبد العزيز ان الدبلوماسية الجزائرية هي التي أثرت على مضمون لائحة مجلس الامن الاخيرة، معتبرا ان موقف الجزائر كان له «وزن ثقيل تجلى في استصدار مجلس الامن لتلك اللائحة المشرفة». وقال: لولا تحركاتها (الجزائر) لكان هناك موقف اخر.

وعبر عن ارتياحه لمضمون اللائحة «لانها ركزت على مسؤولية الامم المتحدة في الصحراء ودعت لايجاد حل يأخذ بعين الاعتبار تقرير المصير للشعب الصحراوي».

وانتقد قائد البوليزاريو الموقف الفرنسي في مجلس الامن لانه «حال دون اعتماد اقتراح عنان الداعي الى انشاء لجنة قانونية لتقصي حقائق الانتهاكات المغربية ضد حقوق الانسان في مدن الصحراء الغربية المحتلة».

وقال ان فرنسا «بموقفها هذا لم تكن ضد الشرعية الدولية فحسب، بل اكدت اعتراضها على مبدأ احترام حقوق الانسان رغم انه احد مبادئ الثورة الفرنسية».

فرنسا تخفف حدة التوتر مع الجزائر وتدعو الى الحوار والتعاون

■ الجزائر ـ يو بي أي: اختارت فرنسا تخفيف حدة التوتر الذي شاب علاقاتها مع الجزائر في الآونة الأخيرة بعد انتقادات متبادلة على خلفية الخلافات التاريخية التي لم تجد حلا نهائيا بعد، بسبب مطالبة الجزائر فرنسا بتقديم اعتذار رسمي عن حقبة الاستعمار، ورفض هذه الأخيرة ربط تطور علاقاتها مع الجزائر بهذا الشرط الذي يجرمها.

وقال وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي في رسالة الى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة نشرت امس الأحد ان «تحليلكم العميق للعلاقات الثنائية والملفات الاقليمية الكبيرة على حد سواء عزز يقيني بوجود ارادة عميقة في الحوار والتعاون بين بلدينا».

واكد في الوقت نفسه حرص بلاده على التوقيع على اتفاقية صداقة مع الجزائر ستكون الثانية من نوعها بعد التي وقعتها مع ألمانيا.

وأعرب بلازي الذي زار الجزائر قبل شهر عن «قناعة فرنسا من أنها (اتفاقية الصداقة) ستعطي دفعا جديدا للتعاون المتميز الذي يأمل بلدانا تشييده».

كما أبدى بلازي رغبة بلاده في حل مشكلة تنقل رعايا البلدين، وقال «تأكدوا بأنني سأتكفل شخصيا بالمسائل التي طرحتموها سيما تلك المتعلقة بتنقل الأفراد» معلنا أن الحكومة الفرنسية «تود مرافقة بلدكم في مشاريعها الاستثمارية والتنمية والاصلاح وتعتزم دعم مجهودات حكومتكم والمشاركة في مشاريعها الاقتصادية».

وأكد بلازي على أن «علاقة قوية وصادقة بين بلدينا كفيلة بتشجيع حركية الحوار والتعاون الاقليمي والأورومتوسطي».

وجاءت رسالة بلازي وسط نداءات أطلقها سياسيون جزائريون بضرورة أن تنوع الجزائر بدائلها والخروج من دائرة التعاون اللصيق مع فرنسا، وذلك على خلفية اصدار البرلمان الفرنسي في 23 شباط/فبراير 2005 قانونا يمجد الاستعمار الفرنسي خاصة في شمال افريقيا، وهو القانون الذي أثار موجة احتجاج رسمية وشعبية في الجزائر تسببت في تعطيل توقيع اتفاقية الصداقة التي كان من المفترض توقيعها نهاية العام الماضي.

وكانت المحادثات التي أجراها بلازي في 10 ابريل/نيسان الجاري مع وزير الخارجية الجزائري محمد بجاوي في أول زيارة له الى الجزائر فشلت في اقناع الجانب الجزائري بالتوقيع على معاهدة الصداقة بين البلدين المعطلة بسبب رفض فرنسا المتكرر في تقديم اعتذار رسمي للجزائر حول جرائمها ابان حقبة الاستعمار التي دامت من 1830 الى 1962.

وقد اشترط الوزير الجزائري أن يكون التوقيع على اتفاقية الصداقة مبنيا على أساس «احترام السيادة الكاملة للبلدين وعلى أساس بلدين قويين وعلى أساس الندية».

كما اشترط وزير الدولة الجزائري عبد العزيز بلخادم الممثل الخاص للرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الحكومة الفرنسية الاعتراف بجرائمها في الجزائر اذا أرادت أن توقع معاهدة صداقة مع بلاده.

وقال بلخادم الذي يتزعم حزب الغالبية البرلمانية «ان الجزائر غير مستعدة لاقامة شراكة سياسية واقتصادية مع فرنسا قائمة على الندية ما لم تعترف الدولة الفرنسية الحالية بالجرائم التي ارتكبتها الدولة الفرنسية خلال فترة استعمار الجزائر».

وفي رد مباشر على تصريحات مسؤولين فرنسيين رفضوا «كون مسؤولين سياسيين في فرنسا لا يريدون تجاوز الفترة الاستعمارية بالحديث عن أفضال الطب الفرنسي علينا»، في اشارة الى دوست بلازي الذي قال عندما سئل عن اتهام بوتفليقة فرنسا بارتكاب عملية ابادة ضد الهوية الجزائرية «انني ألاحظ أن السيد بوتفليقة معجب بالطب والأطباء والمستشفيات في فرنسا».

وكان بوتفليقة أجرى قبل أيام فحوصات طبية في مستشفى فال دوغراس العسكري في باريس بعد خضوعه لعملية جراحية في معدته نهاية العام الماضي في المستشفى نفسه.

وقد أثارت هذه الزيارة حفيظة اليمين الفرنسي واليمين المتطرف اللذين قاما بحملة شرسة ضد بوتفليقة بدعوى أنه «يكره فرنسا ولا يجد حرجا في العلاج بمستشفياتها».

وقد انتقد بوتفليقة قبل زيارته تلك ما فعلته الادارة الاستعمارية الفرنسية بحق هوية الجزائريين، وقال «لقد أبادوا هويتنا ولم نعد نعرف هل نحن عرب أو أمازيغ أو أوروبيون».

وعلق بلخادم على هذه الحملة بالقول «نحن صبرنا على احتلال فرنسا بلدنا 132 سنة، فليصبروا هم على اقامة رئيسنا عندهم للعلاج 48 ساعة فقط».

تقارير عن حسابات وهمية ورشاوى وعمولات في امارة لوكسمبورغ

فضيحة في اعلى هرم السلطة الفرنسية قد تطيح برئيس الوزراء دوفيلبان

باريس ـ «القدس العربي» من شوقي أمين:

يبدو أن أيام دومينيك دوفيلبان باتت معدودة كرئيس للحكومة الفرنسية في انتظار أن يطلب منه رسميا الرئيس جاك شيراك تقديم استقالته، ليس فقط بسبب سلسلة الاخفاقات التي منيت بها مشاريعه الاصلاحية، بل، هذه المرة، مسألة على قدر كبير من الخطورة وعلى علاقة بشرف الدولة الفرنسية في أعلى هرمها.

ويتعلق الأمر باحتمال تورط دوفيلبان في ما أصبح يسمى فضيحة «كليرستريم»، وهو اسم بنك يوجد مقره في امارة لوكسمبروغ الذي باتت تتداوله وسائل الاعلام الفرنسية والعالمية على خلفية صفقة بيع صواريخ لتايوان تم بموجبها تقاضي عمولات ورشاوى من رجال فرنسيين نافذين في عالم السياسة والمال، علاوة على وجود عمولات ورشاوى تم ايداعها بذات البنك في سرية تامة.

ورغم أن القضية أخذت أبعادا خطيرة وقت انكشافها وكانت بمثابة الزلزال الذي قوض بنيان الجمهورية المتصدع منذ فترة، الا أنها ازدادت خطورة وتعقيدا بعدما تبين أن ثمة قائمة وهمية تحمل أسماء شخصيات سياسية معروفة مثل دومينيك شتر وسخان وزير الاقتصاد الاشتراكي السابق ونيكولا ساركوزي وزير الداخلية، سربتها دوائر من داخل النظام. بيد ان المستهدف هو وزير الداخلية ساركوزي بهدف زعزعته وازاحته كخصم سياسي قوي يملك حظوظا للفوز بالانتخابات الرئاسية المقبلة في 2007.

ومعضلة دوفيلبان اليوم، أنه لصيق بموضوع بنك «كليرستريم» حتى النخاع وذلك عبر مرحلتين متباينتين من عمره السياسي. الأولى عندما كان وزيرا للخارجية وقت اندلاع فضيحة تايوان في كانون الثاني/يناير 2004 حيث طلب من الجنرال «روندو» أحد أكبر الخبراء في مجال الاستخبارات ومحاربة الارهاب للتحقيق في خيوط قضية تشعبت أكثر ما يجب اختلط فيها الجانب المخابراتي بالتجاري بالعسكري. واستنادا الى تصريحات دوفيلبان الجمعة نفسه فانه لم تصله أي «وثيقة دقيقة تحكم بتورط هذه الشخصية أو تلك» مع التوضيح أن خلاصات التحقيق وصلته كلها بطريقة شفوية ولا يوجد أي أثر مكتوب لتلك الخلاصات.

أما المرحلة الثانية فتعود الى الفترة التي تسلم فيها حقيبة الداخلية، اذ يشتبه في انه أعطى أمرا بالتحقيق في حسابات «كليرستريم» مع التركيز بشكل قوي على خصمه ساركوزي بطلب من الرئيس شيراك نفسه، حسبما أوردته بعض وسائل الاعلام الفرنسية.

وما أثار غضب ساركوزي هو أنه لم يتم اعلامه فور تحرك التحقيق ضده بعدما أصبح موضع شك، حيث كان من المفترض، وفق برتوكولات التعامل في مثل هذه الحالات، أن يبلغه دوفيلبان بالأمر باعتبار أنه المسؤول الأول عن الأمن في البلاد وهو من طلب باجراء التحقيق، ولكنه لم يفعل فقام وزير العدل وقتئذ، دومنيك بربان، بابلاغه بحكم الصداقة التي تجمعهما.

وأمام هذا السيناريو القريب من الأفلام الأمريكية، أصبح رئيس الوزراء دوفليبان في موقف حرج خاصة وأن شعبيته تهاوت بشكل مريع بعد هزيمته في المعركة على قانون العمل، وهو اليوم مطالب بتقديم أجوبة للعدالة التي من المتوقع أن توجه له اسئلة عن خلفيات ومسوغات قضية «كليرستريم».

واوردت صحيفة «لوموند» الصادرة السبت أن وسائل دفاع رئيس الوزراء الفرنسي «ضحلة جدا» ما يعني ضمنيا أن هناك قرائن دامغة توحي بأنه على علاقة بتدبير المؤامرة من قريب أو من بعيد. واستنادا الى ذات الصحيفة فان هناك «تناقضات عديدة ظهرت بين توضيحات دوفيلبان وشهادة الجنرال روندو»، ما يعني أن لقاء دوفيلبان بالقاضيين المشرفين على ملف «كليرستريم» والحسابات الوهمية أمر لا يمكن تفاديه بأي شكل من الأشكال. بل ان مصادر قضائية أشارت الى احتمال وجود أمر بالتفتيش في قصر الحكومة، وبالذات في مكتب دوفيلبان.

في مقابل ذلك، تعددت تصريحات دوفيلبان بنبرة لا تخلو من الأسف والحسرة أراد من خلالها تبييض مؤسسات الدولة من هذا الانحراف الخطير الذي، ان ثبت، فانه سيمرغ شرف الدولة.

ولقد أوضح دوفيلبان في هذا السياق أنه فور اطلاعه على مسألة الحسابات المصرفية الخيالية التي تتهم مباشرة شخصيات سياسية واقتصادية بتعاطي الرشوة والاختلاس، طلب من مدير مصلحة مراقبة الاقليم المعروفة اختصارا بـ«دي اس تي» (أحد أجهزة المخابرات المركزية) بأن يبلغ الجهات القضائية بالخلاصات المتوفرة لديه.

في السياق، وبعد ساعات من لقائه ساركوزي في مأدبة غذاء، عبر دوفيلبان عن صدمته العميقة «كرئيس للحكومة» لـ«اللبس الحاصل الذي أدى الى اتهام الدولة ومصالحها في مسائل خطيرة» مؤكدا عن ثقته المطلقة في أداء العدالة التي ستسلط الضوء على هذه القضية.

وبناء على هذه التطورات في الحقل السياسي الفرنسي المشحون بالفوضى والتوتر، باتت مسألة رحيل دوفيلبان مطروحة أكثر من أي وقت مضى بينما شدد هذا الأخير على تمسكه بحقه في الدفاع عن نفسه مؤكدا أنه سيقاتل حتى النهاية.

في الأثناء تعالت أصوات المعارضة لتطالب بتنحية دوفيلبان كي «يجنب فرنسا مهزلة جمهورية الموز»، بينما طلب الحزب الاشتراكي من الرئيس شيراك «التحرك بسرعة» لانقاذ الموقف. ودعت أطراف أخرى الى اجراء تحقيق برلماني لفك خيوط المؤامرة.

وفي ظل هذا التشنج يبدو أن دوفيلبان سيطلب من مجلس وزرائه يوم الأربعاء المقبل السماح له بلقاء القضاة المكلفين بقضية «كليرستريم» للاستماع الى أقواله.

وما من شك أن المصير الذي آل اليه دوفيلبان نادر بل طريف، فلقد جاء به شيراك ليضرب به خصمه ساركوزي فانتهى الامر بأن «المضروب» في كل الحالات هو شيراك نفسه.